الجمهورية العربية المتحدة

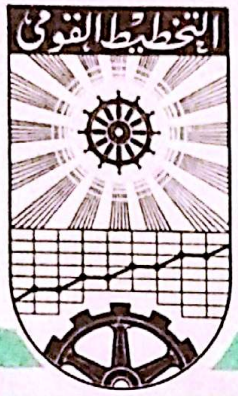

معهد التخطيط القومى

نشرة داخلية

مذكرة خارجية رقم (١١٩٨)

الهياكل الاساسية للانماء وسياسات العمالة في الاقتصاد الاشتراكي

دكتور / محمد ناظم محمد حنفى

دكتور / مدحت محمد العقاد

مايو ١٩٧٧

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــات

	الصفحـــة
١ ــ مقدمـــة	١
٢ ــ العوامل الاقتصادية الكمية كمصدر للنمو الموسع	٣
٣ ــ زيادة العمالة كمتغير مستقل	٦
١/٣ سياسة الحد الاقصى للعمالة	٩
٢/٣ العلاقة بين سياسة العمالة وسياسة التراكم	١٢
٣/٣ سياسة " الحد الاقصى للعمالة " وانتاجية العامل	١٤
٤/٣ آثار سياسة " الحد الاقصى للعمالة " على الاجور الحقيقية	١٦
٤ ــ بدائل سياسة تحديد الاجور الحقيقية	١٩
٥ ــ وجهة نظرنا الخاصة بشأن موضوع زيادة التراكم الرأسمالي بزيادة الاستهلاك تبعا لزيادة العمالة فقط أو (البديل الثالث) .	٢٤
٦ ــ العوامل الاقتصادية النوعية كمصدر للنمو المكثف .	٢٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١ ـ مقدمـــــة :

أن التخطيط القومى الشامل له أهمية ودلالة خاصة فى الدول ذات التخطيـط المركزى لوجود سلطة ورقابة كبيرة من الدولة على الاقتصاد القومى وذلك أكثر مـــن خضوع القطاعات الاقتصادية الى التوجيه أو الارشاد العام لها ٠

والتخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل يعتبر أداة حديثة نسبيا للسياسـة الاقتصادية والاجتماعية نشأ مع الاقتصاد الاشتراكى ويكون فى الواقع ركنا هاما فيـــه ٠ والتخطيط فى هذه الدول لا يعنى فقط ايجاد او استنتاج مجموعة متكاملة من المقاييس أو المعايير الاجتماعية والاقتصادية التى يمكن استخدامها للوصول الى أهداف معينـة ولكن يعنى ايضا استخدام هذه المقاييس او المعايير فى تنفيذ خطة شاملة ومعينـــة للاقتصاد القومى ٠

ولا شك أن ملكية الدول للجزء الاكبر من وسائل الانتاج يستلزم خطة متكاملـــة لتشغيل الموارد المتاحة بكفاءة عالية ٠ والتخطيط لم يعد أداة تتبع فقط فى الـــدول الاشتراكية بل أخذ يمتد الى أغلب النظم الوطنية الثورية التى تكافح من أجل التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط كأداة للتنمية غدا يغزو أفكار السياسيين والاقتصاديين فى المجتمعات الرأسمالية ولقد أشار الى ذلك المسح الاقتصادى لدول أوربا الذى أشرفـت عليه الامم المتحدة عام ١٩٦٢ ٠ فلقد كانت مشكلة التوازن الاقتصادى الشاغل الرئيسى للمفكرين الاقتصاديين وذلك حتى بداية الحرب العالمية الثانية وكانت التنمية تعتـــبر عملية ذاتية وتلقائية فى هذه الدول ٠

أن سياسة النمو الكمى أو الموسع تعتمد فى صورتها البحتة على الزيادة الكميـــة لعنصر العمل ورأس المال والارض وذلك على نقيض سياسة النمو الكثيف او النوعى الـــتى تعتمد اساسا على التغير النوعى لعوامل الانتاج ، زيادة الانتاجية الحقيقية لهـــذه

العوامل وكذلك الاستغلال الامثل للطاقة الانتاجية المتاحة.ومما لا شك فيه أن النمو الاقتصادى يعتمد على العوامل الكمية والعوامل النوعية ولكن لكل منهما أهمية خاصة فى كل مرحلة من مراحل التنمية . ودراسة خبرة الدول الاخرى التى سبقتنا فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعطينا دروسا عن مصادر القوة والكفاءة الانتاجية وأيضا أوجه القصور فى مرحلة التنمية الاقتصادية الكمية أو الموسعة .

فاذا أخذنا الدول الاشتراكية كمثال نجد أنها كانت تتصف ببعض المميزات (فى بداية فترة نموها المبكر) التى تماثل المظاهر الاقتصادية فى كثير من الدول المتخلفة والنامية الآن . فنجد على سبيل المثال لا الحصر فائضا متعطلا من القوى العاملة الزراعية ، قصورا فى المهارات والكوادر المطلوبة ، عيوبا فى سوق عوامل الانتاج ، قصورا فى رأس المال المطلوب للتوسع الاستثمارى والاحلال وفى المرافق الاساسية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية فضلا عن وجود هيكل سياسى وتنظيمى متخلف لا يسمح لترشيد الحسابات الاقتصادية .

ونتيجة لهذه العوامل وغيرها اتجهت اكثر الدول الاشتراكية الى اتباع سياسة التنمية الكمية أو الموسعة فى بداية مرحلة تحولها الاشتراكى . وسوف نحاول فى هذه المذكرة اعطاء صورة لنموذج اقتصادى للنمو الموسع (الكمى) Extensive economic growth model. وكذلك القاء الضوء على بعض مؤشرات النمو الكثيف أو النوعى Intensive economic growth model فى الدول الاشتراكية .

٢ - العوامل الاقتصادية الكمية كمصدر للنمو الموسع :

سوف نحاول هنا توضيح بعض أوجه النظر الخاصة بأسلوب التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذى يستهدف الوصول الى مستوى التشغيل الكامل فى المراحل الاولى من التصنيع وعلاقة ذلك بسياسة الاستثمار فى الدول الاشتراكية .

ولنأخذ بولندا كمثال فى خلال الفترة من سنة ١٩٤٩ الى سنة ١٩٥٤ حيث كان دعم القطاع الصناعى هو الهدف الاساسى من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة . كان الهدف والحالة هذه هو الانتفاع الاعظم من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة لتحقيق اكبر أثر اقتصادى ممكن .

وينبغى الاشارة فى هذا الصدد الى أن الاوضاع الاقتصادية والنظام الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الدولة كان يمكنها من الانتفاع الكبير للموارد المتاحة سواء كانت هذه الموارد بشرية أو طاقة انتاجية وفنية متاحة [1] . ولقد استخدمت هذه الموارد بأسلوب يناسب تغيير الهيكل الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة .

وكمنطلق لمناقشة هذا الموضوع يمكن صياغة المعادلة التى تبين وتحدد العلاقة بين الزيادة فى الدخل القومى والاستثمارات الانتاجية كمدخل أساسى لتحليل الوضع فى هذه الدولة كالاتى :

---

(١) تتميز هذه الدول بهيكل اقتصادى واجتماعى وسياسى يعتمد على ملكية الدولة للجزء الاكبر من عناصر الانتاج أو قوى الانتاج واتباع التخطيط الشامل كأداة لتحقيق الاهداف . ومن ثم يمكن لهذه الدول تجنب الدورات الاقتصادية وتحقيق معدل مرتفع للورديات . ومن جهة أخرى نجد أن هناك عدالة فى توزيع الدخل القومى وترشيد للعلاقات الاقتصادية التى تتأثر بملكية وسائل أو قوى الانتاج .

$$\Delta Y = I \cdot \frac{1}{m} \qquad Y = Ie$$

حيث ترمز ΔY للزيادة فى الدخل القومى فى سنة معينة ٠

I الاستثمارات الانتاجية فى سنة معينة ٠

m معامل رأس المال ٠

e معامل كفاءة الاستثمارات $\left(e = \frac{1}{m} \right)$

ومن المعادلة السابقة يمكن أن نحصل على

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I}{Y} \cdot \frac{1}{m}$$

ويمكن صياغتها ايضا كالتالى

$$P = \frac{i}{m}$$

حيث ترمز

P لمعدل نمو الدخل القومى $\left(\frac{\Delta Y}{Y} \right)$

i للجزء النسبى للاستثمارات الانتاجية فى الدخل القومى ٠

ويمكن أن يكون النمو الكمى أو الموسع فى صورته البحته نتيجة لزيادة عنصر العمل بالنسبة للمتاح من وسائل الانتاج سواء كانت آلات او ارض بشرط عدم الوصول الى حالة العمالة غير الكاملة ٠ أو يمكن زيادة عوامل الانتاج بالنسبة لحجم معين من العمالة أو بزيادة كل من عنصرى العمل وعوامل الانتاج الاخرى ٠ وبطبيعة الحال ومع ثبات العوامل الاخرى سوف يزداد الدخل بالتناسب مع زيادة العمل وعوامل الانتاج الاخرى ٠

ولقد انتهجت معظم الدول الاشتراكية سياسة العمالة الكاملة لاعتبارات متعلقة بفلسفة النظام الاشتراكى سواء كانت اعتبارات اقتصادية أو اجتماعية ٠ وفى هذه الظروف اتجهت نسبة مشاركة السكان فى القوى العاملة الى الارتفاع واقترنت بزيادة فى نسبة القوى العاملة النسائية حيث اصبحت اكثر من ٤٠ ٪ من قوة العمل

المدنية فى هذه الدول بالمقارنة بحوالى ٢٥ — ٣٥٪ فى معظم دول غرب أوربا . هذا مع العلم بأن الحقيقة الجوهرية فى النظام الاشتراكى تتركز فى أن مصدر الدخل الشخصى هو عمل الشخص ذاته ونوعية هذا العمل ، فليس هناك على الاطلاق عاطلين بالوراثة . ويضاف الى ذلك أن السماح بالهجرة الى الخارج فى هذه الدول كان فى أضيق الحدود .

ولقد حاول المخططون فى هذه الدول مواجهة زيادة الطلب على عنصر العمل بزيادة عدد ساعات العمل ، تحويل جزء من قوة العمل الزراعية للانشطة الاقتصادية والقطاعات الاخرى ومحاولة الحد من زيادة العاملين فى القطاع الثالث (الخدمات والتوزيع) وذلك فى المراحل المبكرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وفى نفس الوقت زاد الاهتمام بالتوسع الصناعى وزيادة العمالة فى هذا القطاع سواء كانت زيادة مطلقة او نسبة للقطاعات الاخرى . ولقد كان الهدف من حشد القوى العاملة فى القطاع الصناعى هو بناء صرح الصناعة الثقيلة مع الاعتماد على عناصر التنمية الكمية أو الموسعة الى الحد الذى أدى الى ظهور بعض القصور فى عرض القوى العاملة .

وجدير بالذكر أن زيادة الطلب على القوى العاملة فى هذه الحالة وقصور المعروض من المهارات والكوادر ادى الى استيعاب عدد اكثر من العمال غير المهرة لتعويض القصور فى المهارات ونوعية العمال فى معظم الانشطة الاقتصادية . ولقد اقترنت هذه الزيادة فى العمالة بزيادة كبيرة ايضا فى الاستثمارات التى زادت بمعدلات اكبر من الدخل القومى والاستهلاك . ولقد خصص الجزء الاكبر من هذه الاستثمارات اساسا الى القطاعات الانتاجية التى كانت لها الاولوية فى تخصيص الموارد .

ويمكن القول أن النمو الاقتصادى الكمى او الموسع يعتبر نموذجا مثاليـــا أو مطابقا لظروف المراحل المبكرة للنمو الاقتصادى فى حالة وجود فائض من قوة العمـل وقصور فى رأس المال وعرض وسائل الانتاج ، ومن ثم يتناسب هذا الاسلوب مع الـــدول التى يحكم نموها الاقتصادى عرض وسائل الانتاج حيث يكون هناك زيادة كبيرة فـى الطلب على العناصر الانتاجية وعلى الموارد المتاحة المحدودة وظهور عجز فى كـل أنواع الموازين الاقتصادية .

٣ ـ زيادة العمالة كمتغير مستقل :

غير أن التخطيط الرشيد لا يغفل العوامل الاخرى ومن أهمها الوصول الـــى التشغيل الكامل لموارد القوى العاملة المتاحة وفى حدود قدرة او طاقة استثماريـــة معينة . ولكن المعادلة السابقة تبين أن معدل نمو الدخل يعتبر دالة فى الجـزء النسبى للاستثمارات فى الدخل القومى ومعامل رأس المال ـ أى أنها معادلة تأخـذ فى الاعتبار عاملا واحدا وهو الاستثمارات الانتاجية وهذا افتراض يثير بعـــض الشكوك .

ان دالة الانتاج ذات العامل الواحد يمكن أن تكون صحيحة مع توفر الشـروط التاليـــة :

١ ـ أن تكون الاستثمارات هى العنصر الاقتصادى الوحيد النادر فى عملية التنميـة الاقتصادية .

٢ ـ الا تكون هناك امكانية لعملية احلال عنصر العمل محل رأس المال .

وجدير بالذكر أن كثيرا من الدول الاشتراكية لم تأخذ هذا الاسلوب كما توضحه المعادلة السابقة . ومن ثم يمكن القول بأن نتيجة الفكرة الاقتصادية النظرية للمعادلة السابقة تتلخص فى الاتى :

١ — أن العامل الوحيد الذى يحدد نمو الانتاج هو الاستثمارات الانتاجية وكذلك التحسين فى عملية الانتفاع بالمعدات الموجودة . وعلى هذا الاساس يمكن زيادة معدل نمو الانتاج بزيادة معدل الاستثمارات وذلك طبقا للمعادلة السابقة .

٢ — ولكى نزيد من الجزء النسبى للاستثمارات بغية زيادة معدل نمو الدخل القومى سوف يتبع ذلك نقصان الجزء النسبى للاستهلاك فى الدخل القومى وكذلك مخصصات الاستهلاك بالنسبة للفرد فى كثير من الاحيان .

يتضح مما سبق أن المراحل الاولى لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتسم بالتضحية جزئيا بالحاضر فى سبيل زيادة معدلات نمو الدخل وزيادة مستوى الرخاء العام فى المستقبل . وبطبيعة الحال يجب أن يتم توزيع التضحيات على فئات الشعب حسب معايير العدالة الاجتماعية .

٣ — الافتراض الضمنى بوجود فائض دائم غير مستغل من القوى العاملة .

لذلك يجب علينا أن نختبر عما اذا كانت الاستنتاجات السابقة الخاصة بهذا النموذج تفسر واقع عملية التنمية فى هذه الدول .

غنى عن البيان انه يمكن تفسير النموذج السابق بأسلوب مختلف عما سبق ذكره حيث نفترض أن المعامل (e) أو (m) عبارة عن متغير يعتمد على عدة عوامل منها العمالة .

وبالتالى فان هذا المعامل لا يعتمد فقط على عملية التقدم الفنى ونوعه ولكن يتأثر أيضا بمدى الانتفاع واستغلال الطاقة الانتاجية المتاحة .

وحسب هذا المفهوم يمكن صياغة هذه العلاقة ايضا كالاتى :

$$e = F(Z)$$

حيث ترمز Z للعمالة .

ومن ثم يمكن القول بأن المعامل (e) يعتبر دالة فى العمالة أيضا . وعلى هذا الاساس يمكن أن نستنتج نموذجا جديدا يعبر عن نمو الانتاج كدالة فى الاستثمارات والعمالة كالاتى :—

$$Y = F(I, \ Z) \quad \ldots\ldots \quad (2)$$

ويتضح مما سبق أن هذا النموذج المعدل يأخذ فى الاعتبار عاملين هما الاستثمارات والعمالة كمتغيرات مؤثرة على معدل نمو الدخل القومى . (1)

---

(1) المتغيرات فى هذه الدالة هى نفس المتغيرات فى دالة Cobb Douglas فى صورتها الاولية ولكن بعد الاخذ فى الاعتبار امكانية زيادة عنصر العمل بوساطة زيادة معدل الورديات وليس بالتحديد كنتيجة لزيادة رأس المال .

١/٣ سياسة الحد الاقصى للعمالة :

ان الملامح الاساسية لسياسة التنمية التى اتبعت فى كثير من الـــدول الاشتراكية هى أن الزيادة فى الانتاج المحقق كان نتيجة للزيادة فى العمالة وليس فقط نتيجة للزيادة فى الاستثمارات .

وتؤيد خبرة هذه الدول أن الجزء الاكبر من العمالة المحققة فى الاقتصـاد القومى قد استوعب فى المنشآت الموجودة والقائمة فعلا عن طريق الانتفاع بالطاقـة المتاحة الى الدرجة القصوى وكذلك استخدام الموارد البشرية المتاحة فى عمليـات الانشاء .

وعلى ذلك فان زيادة العمالة كان أساسا نتيجة لزيادة معدل الورديـات وبدون زيادة كبيرة فى المنشآت الجديدة . لذا يمكن القول بأن العمالة يمكـن أن تكون مستقلة بشىء من التجاوز عن عامل الاستثمارات .

ونجد فى خلال الفترة التى يمكن اعتبارها المرحلة المبكرة للتصنيع فـــى بعض الدول الاشتراكية أن زيادة العمالة الناتجة من الانتفاع والاستغلال الاقصى للطاقة الانتاجية المتاحة يمثل ٥٩٪ فى المجر (١٩٥٠ ــ ١٩٥٤) ، ٤٨٪ فـى بولندا (١٩٥١ ــ ١٩٥٩) ٣٣٪ فى الاتحاد السوفيتى (١٩٢٨ ــ ١٩٣٢) .

وكان هذا الاسلوب يعتبر فى ذلك الوقت من أهم عناصر سياسة التراكم فـــى الاقتصاد الاشتراكى . وبطبيعة الحال نجد ان مشكلة الطلب التى تؤثر على مستـوى النشاط الاقتصادى وعلى مدى الانتفاع بالموارد والطاقات المتاحة فى كثير من الدول الرأسمالية قد تم معالجتها فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط ولم يصبح الطلـــب

العامل الذى يحدد درجة استغلال الطاقة الانتاجية ودرجة الانتفاع بالموارد البشرية .

ويتضح مما سبق أن عملية التشغيل الكامل للمتاح من القوى العاملة لها آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال فترة التنمية المبكرة فى هذه الدول . ومن ثم يمكن اطلاق سياسة " الحد الاقصى للعمالة " على هذا الاسلوب من التنمية .

وجدير بالذكر أن هذه السياسة تستلزم توفر الشروط التالية والتى ذكر بعض منها فى ص ٧ .

١ - شروط اقتصادية :

أ - وجود فائض متاح من القوى العاملة .

ب - توفر الامكانيات الفنية لسياسة الحد الاقصى للعمالة " وهى وجود طاقة عاطلة "

٢ - شروط تنظيمية .

وهى تتلخص فى وجود هيكل تنظيمى أو بمعنى وجود نظام اشتراكى تتوفر له امكانيات تخطيطية وادارية وتنظيمية تتناسب مع سياسة الحد الاقصى للعمالة " .

ان الآثار الايجابية والنتائج الاقتصادية لهذه السياسة تتلخص فى زيادة معدلات العمالة وزيادة معدل نمو الدخل القومى وبالتالى الى زيادة التراكم الرأسمالى وكذلك زيادة المستوى التعليمى والتدريبى للعمل

من العمال الجدد الذين استوعبوا فى فروع النشاط الاقتصادى والتى تتمتع فى المكان الاول بمستوى فنى مرتفع نسبيا اكثر من القطاعات التقليدية للاقتصاد القومى .

ولكن هناك بعض المساوئ التى تشتمل عليها هذه السياسة . وعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدى هذا الاسلوب الى اعادة توزيع الدخل القومى الامر الذى قد يعتبر مرغوبا من وجهة نظر العدالة الاجتماعية الا أن هذا قد يؤدى الى بعض الاثار العكسية على معدلات الادخار والاستثمار . وقد تؤدى ايضا هذه السياسة الى تدهور نظم الانتاج وتأخر مستوى التقدم الفنى وزيادة العمالة غير الكاملة والبطالة المقنعة ، وزيادة معدل دوران العمل والغياب وتضخيم حجم الاستثمارات المطلوبة وخفض حجم الناتج المتوقع من قبل مديرى المشروعات واسراف شديد فى استخدام المواد الخام ولا شك أن القصور الذى يصحب هذا النوع من النمو ينتج من عدة أسباب مثل قصور نظام المعلومات والبيانات ، أخطاء فى وضع الاهداف وطرق تنفيذها وعدم التحديد السليم لحجم الاستثمارات او الناتج .. الخ .

وكما هو مفترض فانه يمكن اتباع هذه السياسة اذا ما فاقت المزايا الايجابية مساوئ هذه السياسة .

وبالرغم من المساوئ التى احتوت عليها هذه السياسة الا أن هناك بعض الاقتصاديين الذين يؤكدون أن سياسة " الحد الاقصى للعمالة " كانت السبب الاساسى والعنصر الهام وراء التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى خلال تلك الفترة . ومع هذا يمكن القول بأن هذه السياسة بدأت تفقد أهميتها وميزاتها تدريجيا بعد أن وصلت الى اقصى حد لها فى خلال الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٣ .

وعلى الرغم من ذلك ظلت هذه الدول منتهجة لهذه السياسة لمدة طويلة ولكن أصبحت آثارها الاقتصادية محدودة . هذا التغير جاء نتيجة للاختلاف في المتغيرات والشروط الاقتصادية . فلقد انخفض فائض قوة العمل المتعطلة ووصل النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات الى الحد الامثل لمعدل الوردیات . لذلك اصبحت التكلفة الاجتماعية لحشد وتجميع القوى العاملة في تزايد مستمر ، وأصبح الامر يتطلب تهيئة الاقتصاد القومي لاتباع سياسة الحد الامثل للعمالة " أو سياسة " التنمية الاقتصادية الكثيفة " والتي تعتمد على زيادة الانتاجية كمتغير أساسي .

٢/٣ العلاقة بين سياسة العمالة وسياسة التراكم :

غالبا مايعطى تركيز خاص لمشكلة معدل الاستثمار وذلك في خلال مناقشة نموذج معدل نمو الدخل القومي والذي نستخدم فيه متغيرا أساسيا وهو معدل الاستثمار والكفاءة الانتاجية لهذا العامل .

ولقد اعتمدت مايسمى بمرحلة " الانطلاق الاقتصادي " في كثير من الدراسات الاقتصادية على سياسة معينة في توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والتراكم الانتاجي . هذه السياسة مبنية على أساس ان زيادة معدل النمو والاسراع بعملية التنمية يستلزم زيادة الجزء النسبي للاستثمارات الانتاجية ومن ثم ينتج نقصان مماثل للجزء النسبي للاستهلاك في الدخل القومي .

هذا التحليل النظري يقودنا الى تفسير خاطئ لاسلوب التنمية التي اتبعته بعض الدول الاشتراكية او الى طبيعة التضحيات التي لابد وأن تقدم في سبيل زيادة مستوى التصنيع والاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فبعد ادخالنا عنصر العمالة بجانب الاستثمار فى النموذج السابق يمكن ببساطة اثبات امكانية الاعتماد على زيادة العمالة اكثر من الاعتماد على خفض الاستهلاك مما يؤدى الى زيادة نسبة الاستثمار فى خلال عملية اعادة الانتاج ٠

يتبين مما سبق انه يمكن الوصول خلال فترة معينة " بافتراض وجود نظام وهيكل اقتصادى معين " الى زيادة كبيرة فى الدخل القومى بوساطة الزيادة فى العمالة" والمشكلة هى كيف يمكن تحقيق اكبر اثر اقتصادى لهذه السياسة ٠

يمكن القول انه من الناحية النظرية يوجد بديلان اما ان نخصص الجزء الاكبر من الزيادة فى الدخل القومى الناتجة من هذه السياسة الى الزيادة فى الاستهلاك أو الى الزيادة فى التراكم الانتاجى ٠ وتشير خبرة بعض الدول الاشتراكية الى أن الاختيار كان فى صالح زيادة التراكم الانتاجى وكان يمثل ذلك من وجهة نظر مجموعة كبيرة من المخططين والاقتصاديين الاسلوب المناسب فى ذلك الوقت للاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ٠

ينبنى على ذلك أن الانتفاع بالموارد المتاحة من القوى العاملة تعطى فرصة كبيرة للوصول الى معدل تراكم انتاجى مرتفع وسهولة نسبية ٠ لذلك يمكن القول أن جوهر البحث الاساسى للعلاقة بين سياسة العمالة وسياسة التراكم الانتاجى يمكن ايضاحها فى النقطتين التاليتين :

١ ـ أن الانتفاع بموارد القوى العاملة يتح مجالا لزيادة الاستهلاك ٠
٢ ـ أن سياسة الحد الاقصى للعمالة يمكن من زيادة نسبة الاستثمارات فى خلال فترة زمنية اقل ٠

وجدير بالذكر أنه لا يمكن تصور القفزة الاستثمارية التى تمت خلال فترة خطة الستة سنوات فى بولندا (١٩٤٩ — ١٩٥٤) على سبيل المثال دون الاخذ فى الاعتبار الاثار الخاصة بسياسة "الحد الاقصى للعمالة" . فهناك خلفية اساسية لتصور سياسة التراكم المبنية على الانتفاع بالموارد المتاحة من القوى العاملة والذى يعتبر بحق التراكم الاشتراكى الاول . وفى الواقع فان النظم الاشتراكية قد أوجدت المناخ الاساسى للانتفاع الكامل من الموارد البشرية المتاحة والطاقات الانتاجية الموجودة ومن ثم فان هذه الدول قد أوجدت الاسلوب المناسب لها لعملية الانطلاق الاقتصادى .

٣/٣ سياسة "الحد الاقصى للعمالة" وانتاجية العامل :

رغم أن سياسة "الحد الاقصى للعمالة" لها مزايا كثيرة الا أن لها أيضا بعض المشاكل والصعاب وكذلك التناقضات التى تستوجب انتباها خاصا . فقد تؤدى هذه السياسة الى التناقض بين العمالة وانتاجية العامل . فالتشغيل الكامل للموارد البشرية والطاقة الانتاجية بالموارد الاستثمارية المحدودة قد يؤدى الى انخفاض متوسط انتاجية العامل فى كثير من فروع الصناعة .

وقد تكون هذه السياسة للوهلة الاولى شيئا غير مقبول من الوجهة الاقتصادية : كيف يمكن اتباع سياسة للتنمية تؤدى الى خفض متوسط انتاجية العامل ؟ .. هذا التفكير مردود عليه حيث يمكن أن نفترض بشىء من التجاوز ان انتاجية العامل العاطل مساوية للصفر .

فاذا تم تشغيل هذا العامل العاطل كنتيجة لسياسة " الحد الاقصى للعمالة " فان انتاجيته سوف تصبح موجبة وذلك مع افتراض ان الدخل المحقق نتيجة تشغيل هذا العامل اكبر من معدل الاجر . ومن ثم يمكن القول بأن تحويل جزء معين من العمال المشتغلين فى القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة الى القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة (من الزراعة الى الصناعة مثلا) يؤدى الى الاسراع بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة ككل .

لذا يجب التمييز بين الانتاجية الفردية للعامل والانتاجية الاجتماعية للعامل ومن جهة اخرى يمكن قياس انتاجية العامل بوساطة العلاقة بين مدخلات العمل فى مرحلة انتاج معينة دون أن نأخذ فى الاعتبار مدخلات أو مخرجات العمل فى المراحل السابقة وعلاقتها بالناتج الكلى ، بمعنى اننا لا نأخذ القيمة المضافة فى كل مراحل الانتاج وعلاقتها بمدخلات العمل الكلى .

أما الانتاجية الاجتماعية للعامل فتأخذ فى الحسبان العمل فى خلال العملية الانتاجية وتحدد العلاقة بين مدخلات العمل والقيمة التى اضيفت فى خلال العملية الانتاجية ، وفى حالتنا هذه نأخذ فى الاعتبار كل الوردیات التى يتم تشغيلها .

وفى خلال تطبيق سياسة " الحد الاقصى للعمالة " يجب الا نهمل دراسة العوامل التى تؤثر وتساعد على تطوير انتاجية العامل . وعموما يمكن تقسيم هذه العوامل الى قسمين أساسيين ويحتوى القسم الاول على مجموعة العوامل الفنية مثل مستوى الكثافة الرأسمالية ونوع التقدم الفنى ، معدل الاستثمارات ، الاصلاح والصيانة ، رأس المال العامل ، الطاقة ، محاولة تلافى الضياع والفاقد .. ويحتوى القسم الثانى على مجموعة العوامل التنظيمية ، مثل ادخال بعض الاساليب التنظيمية والادارية والتخطيطية الحديثة ، التوزيع الامثل للقوى العاملة ، التدريب والتوجيه المهنى ،

تحديد الاجور ومعدل نموها ، خفض معدل دوران العمل ، الاستخدام العلمي لمعايير الاستثمار والاهتمام بتقسيم العمل واستخدام بعض المعايير الاجتماعية .... الخ .

هذه المتغيرات والعوامل والمعايير يجب أن تدرس وتناقش بين مجموعات خاصة من الاقتصاديين والمهندسين والفنيين والعمال في محاولة لتحديد احسن الطرق لزيادة معدل انتاجية العامل وتحديد الاثار المباشرة وغير المباشرة لهذه العوامل .

٤/٣ آثار سياسة " الحد الاقصى للعمالة " على الاجور الحقيقية :

ان اتباع سياسة " الحد الاقصى للعمالة " قد يؤدى الى ظهور تناقض بين النمو السريع للعمالة والاجور الحقيقية . وهذا التناقض يمثل أحد المشاكل والمصاعب الاساسية خلال المراحل الاولى لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الاشتراكية .

وفي دراستنا لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن نأخذ في الحسبان العبء الذى يتحمله المجتمع في سبيل دفع عجلة التنمية . وكما أشرنا فيما سبق أن الجزء الاكبر من الاستثمارات الانتاجية يمكن تحقيقه بزيادة العمالة بدلا من خفض الاستهلاك .

هذا ما حدث فعلا في دولة مثل بولندا خلال فترة التصنيع الاولى حيث كان هناك تركيزا واهتماما خاصا على الصناعات الثقيلة وانخفاض في الاهمية النسبية لسلع الاستهلاك .

هذا لايعنى انه قد حدث انخفاض فى عرض السلع الاستهلاكية خلال هـــذه الفترة . ومن ثم يمكن زيادة الاستثمارات بدون خفض الاستهلاك وفى نفس الوقـــت خفض الاستهلاك نسبيا فى الدخل القومى. ولذلك يمكن القول انه قد يكون هنـــاك توسع فى صناعات سلع الاستهلاك ولكن بمعدل اقل من التوسع فى صناعات السلـــع الرأسمالية وذلك بحيث نجعل نصيب الفرد من سلع الاستهلاك ثابتا . ورغم هـــذا فان أخطاء السياسة الزراعية قد تؤثر على نصيب الفرد من سلع الاستهلاك ولكننـــا نريد ان نركز على الاثار المباشرة لسياسة " الحد الاقصى للعمالة " دون الدخـــول فى تفاصيل جانبية .

ويجب أن يكون جليا ومأخوذا فى الاعتبار ان تركيز سياسة " الحد الاقصـــى للعمالة " على التكوين الرأسمالى قد ينتج عنه انخفاض فى الدخل الحقيقى للعامـــل على الرغم من زيادة مستوى الاستهلاك للفرد وهذا الوضع يمكن ايضاحه كالاتى :

يمكن القول أن مستوى استهلاك الفرد يزداد بشرط :

$$\frac{L_n}{L_1} < \frac{K_n}{K_1}$$

حيث ترمز L_1 لحجم السكان فى الفترة الاولى .

L_n لحجم السكان فى الفترة الثانية .

K_1 قيمة الاستهلاك فى الفترة الاولى .

K_n قيمة الاستهلاك فى الفترة الثانية .

فاذا اتبعت سياسة " الحد الاقصى للعمالة " فان معدل الزيادة فى العمال
سوف يكون أكبر من معدل الزيادة فى السكان وبالتالى فان :

$$\frac{L_n}{L_1} < \frac{Z_n}{Z_1}$$

حيث ترمز

Z_1 للعمالة فى الفترة الاولى .

Z_n للعمالة فى الفترة الثانية .

ومن ثم يمكن استنتاج انه بزيادة العمالة بمعدل أسرع من معدل زيادة الاستهلا
الكلى سوف ينخفض الدخل الحقيقى للعامل فى حين ينمو متوسط الاستهلاك الفـ
ويمكن القول انه لا يتم انخفاض الدخل الحقيقى للعمال فى الحالتين التاليتين :

١ — اذا خصص ناتج سياسة " الحد الاقصى للعمالة " لزيادة مخصصات الاستهلا

٢ — زيادة انتاجية العامل فى صناعات سلع الاستهلاك بمعدل أكبر من معدل زيـ
العمالة فى هذه الصناعات .

ولكن قد لا يكون من السهولة تحقيق الحالة الاولى حيث أن أحد أسس سياسـ
" الحد الاقصى للعمالة " هو زيادة التراكم الرأسمالى وبالتالى فان نتائج هذه السيا
سوف تتجه الى زيادة التراكم الرأسمالى . وقد لا تتحقق الحالة الثانية لانها قد تتعا
مع نتائج سياسة " الحد الاقصى للعمالة " ذلك أن التوسع فى هذه السياسة قد يؤ
حتما الى انخفاض متوسط انتاجية العامل وبالتالى فان انتاجية العامل فى صناعـ
سلع الاستهلاك قد لا تنمو بمعدل اكبر من معدل زيادة العمالة فى هذه الصناعـ
وهذا بالفعل ما حدث فى بولندا خلال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٣ حيث انخفض الد
الحقيقى للعمال غير الزراعيين خاصة هؤلاء الفئات التى تقتطع السلع الاستهلاكيـ
جزءا كبيرا من دخلهم .

ويمكن استنتاج ان هناك قطاعا واحدا من السكان سوف يعانى من سياسة الحد الاقصى للعمالة وماتستتبعه هذه السياسة من انخفاض فى مستوى الدخل الحقيقى للعمال . وهذا القطاع يتمثل فى العمال الذين يعملون ويتقاضون أجورا قبل البدء فى سياسة " الحد الاقصى للعمالة " بمعنى اننا لايمكن أن نناقش انخفاض الدخل الحقيقى للعمال الذين كانوا يعانون من البطالة فى الفترة السابقة لاتباع هذه السياسة .

٤ـ بدائل سياسة تحديد الاجور الحقيقية :

اذا افترضنا جدلا ان الزيادة النسبية للاستثمارات فى الدخل القومى قد يتبعها انخفاض نسبى للاستهلاك فى الدخل القومى فان السؤال الان هو ماهى البدائل فى سياسة خفض الاجور الحقيقية ؟ . لاشك أن هناك عدة بدائل يمكن اتباعها وكل منها يعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة ، ويمكن ايضاح هذه البدائل فى الجدول والشكل التالى :

جدول رقم (١)
بدائل الخفض المؤقت للاجور الحقيقية

البدائل	أثر البديل على الاستهلاك	أثر البديل على الاستثمار والاجور الحقيقة
الاول	انخفاض مخصص الاستهلاك الكلى	زيادة كبيرة فى الاستثمارات وانخفاض كبير فى متوسط الاجور الحقيقية .
الثانى	تثبيت مخصص الاستهلاك الكلى من سنة الى أخرى لفترة زمنية معينة .	تخصيص كل الزيادة فى الدخل القومى لمخصصات الاستثمار وانخفاض غير حاد فى متوسط الاجور الحقيقية .
الثالث	زيادة الاستهلاك بمعدل نمو يساوى معدل نمو العمالة .	توجيه جزء من الزيادة فى الدخل القومى لزيادة مخصص الاستثمار مع ثبات متوسط الاجور الحقيقية .
الرابع	نمو الاستهلاك بمعدل اعلى من معدل نمو العمالة (بشرط زيادة معدل نمو الانتاجية بمعدل اعلى من معدل نمو الاجور الحقيقية).	زيادة فى مخصصات الاستثمار وزيادة ايضا فى متوسط الاجور الحقيقية .

والشكل التالى يوضح هذه البدائل بيانيا :

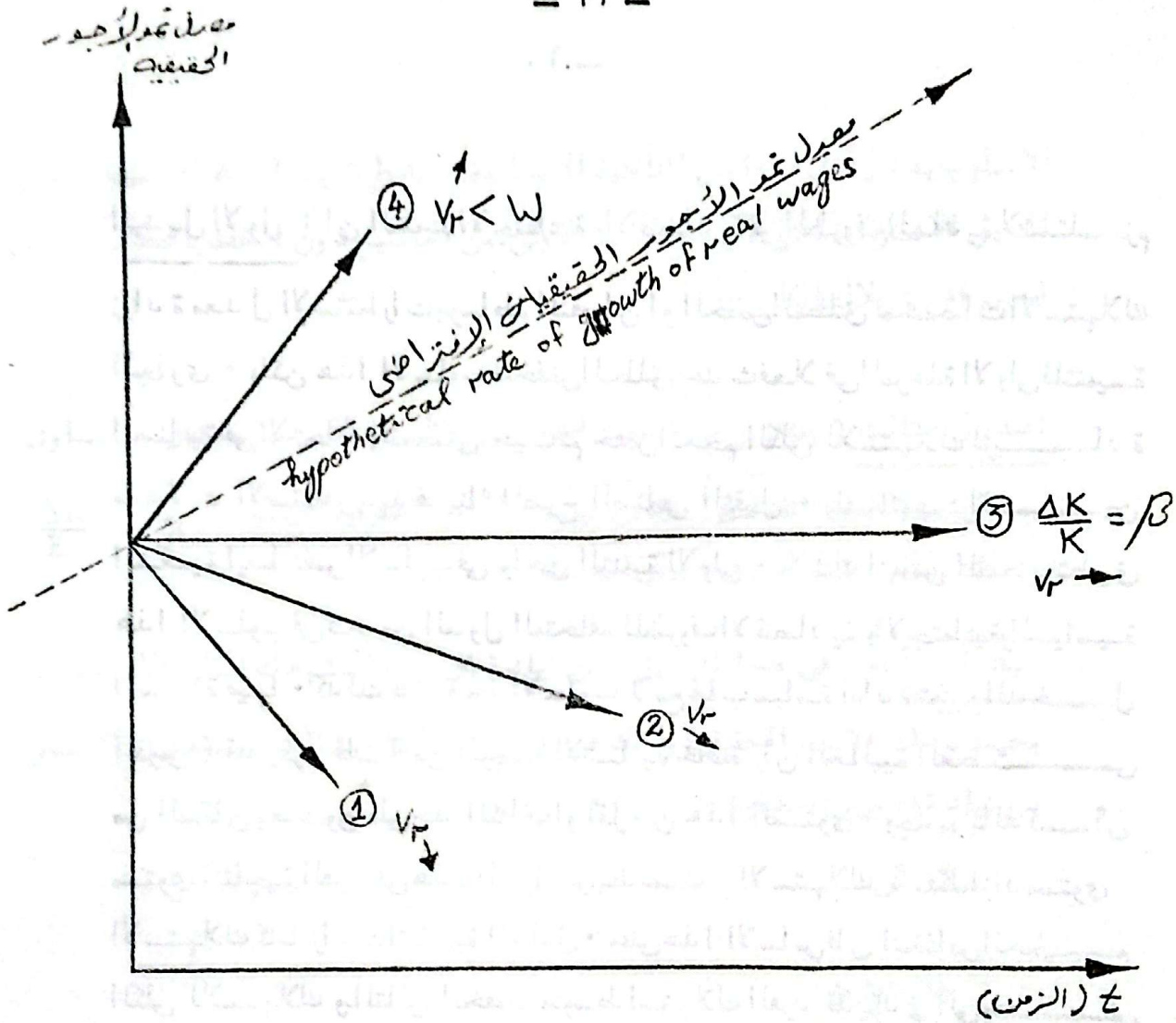

حيث ترمز

V_r معدل نمو متوسط الاجور الحقيقية

W معدل نمو متوسط انتاجية العامل

K الاستهلاك الكلى

ΔK الزيادة السنوية فى الاستهلاك (فى البديل الثالث)

β معدل نمو العمالة

البديل الاول : ان التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الظروف العادية لا تستلزم زيادة معدل الاستثمارات بوساطة النقصان او الخفض المطلق لمخصصات الاستهلاك الجارى • ولكن هذا الاسلوب للخفض المطلق حدث فعلا فى المرحلة الاولى للتنمية الصناعية فى الاتحاد السوفيتى حيث تم خفض الحجم الكلى للاستهلاك لزيادة معدلات الاستثمار بهدف بناء الصرح الصناعى الثقيل • ولقد اتبعت الصين الشعبية ايضا نفس الاسلوب فى مراحل التنمية الاولى • ولا شك انه من الصعب تطبيق هذا الاسلوب فى كثير من الدول المتخلفة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها • كذلك فان هذا الاسلوب (مع غياب سياسة اعادة توزيع الدخل القومى) قد يكون قاسيا من الوجهة الانسانية خاصة وأن الغالبية العظمى من السكان يعيشون على حد الكفاف او أقل من هذا المستوى • وجدير بالذكر ان مستوى انتاجية الفرد فى هذه الدول يرتبط بمستوى الاستهلاك ، فكلما زاد مستوى الاستهلاك كلما زادت انتاجية العامل • وعلى هذا الاساس فان انخفاض الحجم الكلى للاستهلاك وبالتالى انخفاض متوسط استهلاك الفرد قد يؤدى الى خفض انتاجية العامل ومن ثم الى انخفاض مخصصات الاستثمار ومعدل نمو الدخل القومى • يتضح مما سبق أن هذا البديل الاول يؤدى الى خفض كبير فى متوسط الاجور الحقيقية (٧٢) والى زيادة كبيرة فى مخصصات الاستثمار وذلك اذا تمت وأنجزت هذه السياسة بحكمه ولم تؤدى الى خفض انتاجية العامل •

البديل الثانى : فى هذا البديل يمكن زيادة الجزء النسبى للاستثمارات فى الدخل القومى بنسبة معقولة دون خفض الحجم الكلى للاستهلاك وذلك بتثبيت مخصصات الاستهلاك الكلية وتخصص كل الزيادة فى الدخل القومى للاستثمارات الانتاجية فسوف تنخفض الاجور الحقيقية فى هذا البديل ولكن بنسبة معقولة ، بمعنى أن هذا

الاسلوب يعتبر أقل قسوة من الناحية الانسانية ويجدر التنويه بأن هناك كثيرا من الدول الاشتراكية التى أتمت المرحلة الاولى من التصنيع دون الخفض المطلق لحجم الاستهلاك الكلى .

البديل الثالث : ونفترض فى البديل الثالث أن الاستهلاك ينمو بمعدل يساوى معدل نمو العمالة لتفادى انخفاض متوسط الاجور الحقيقية أى أن $\frac{\Delta K}{K} = \beta$ وبذلك يستمر ثبات متوسط الاجور الحقيقية .

البديل الرابع : فى هذا البديل يمكن زيادة كل من الاستهلاك الكلى والاستثمار بحيث تزداد الاجور الحقيقية وذلك فى حالة زيادة انتاجية العامل بمعدل أكبر من زيادة الاجور الحقيقية :

أى أن $i = 1 - \frac{V_r}{W}$

وحيث ترمز

i الجزء النسبى للاستثمارات فى الدخل القومى .

ومن ذلك يتضح أنه يمكن زيادة كل من (i) ، (V_r) وذلك بزيادة (W) .

٥ — وجهة نظرنا الخاصة بشأن موضوع زيادة التراكم الرأسمالي بزيادة الاستهلاك تبعا لزيادة العمالة فقط أو (البديل الثالث) :

لقد افترض كالسكي (في كتابة الخاص بنظرية النمو الاقتصادي في الاقتصاد الاشتراكي) أن أحد البدائل هي زيادة الاستهلاك بمعدل يساوي معدل نمو العمالة فقط (β) ومن ثم فان نسبة الدخل القومي الى الاستهلاك ستزداد بسرعة وذلك لزيادة انتاجية العامل حيث تزداد هذه النسبة بالتناسب مع

$$(1 + \alpha)^{t}$$

حيث ترمز

t للزمن

α لمعدل نمو الانتاجية

وفي بداية الفترة نجد أن الجزء النسبي للتراكم الرأسمالي في الدخل القومي يساوي (i_0) والجزء النسبي للاستهلاك في الدخل القومي يساوي ($1 - i_0$) فاذا ارتفع الجزء النسبي للتراكم الرأسمالي الى (i) فسوف ينخفض نصيب الاستهلاك الى ($1-i$) ولهذا فان نسبة الدخل القومي الى الاستهلاك تزداد من $\frac{1}{1-i_0}$ الى $\frac{1}{1-i}$ أو بمعنى آخر بنسبة $\frac{1 - i_0}{1 - i}$.

ويفترض كالسكي انه يمكن الوصول الى هذا الوضع بزيادة الاستهلاك تبعا لزيادة العمالة وليس تبعا لزيادة الدخل القومي وذلك لفترة كافية .

يستنتج مما سبق أن زيادة الاستهلاك في هذه الحالة يجب أن تكون على أساس الزيادة في العمالة فقط . وذلك دون الزيادة في الانتاجية حيث تخصص الاخيرة لزيادة التراكم الرأسمالي وبهذا الاسلوب يمكن زيادة التراكم الرأسمالي والدخل القومي ويضيف كالسكي انه يمكن تحديد فترة الانتقال عن طريق المعادلة التالية :

$$(1 + \alpha)^{\gamma} = \frac{1 - i_o}{1 - i}$$

ولا شك أن عبقرية وعمق التحليل الاقتصادى لكالسكى مسجلة على كل صفحة من صفحات عمله ولكننا نرى أن المعادلة والافتراض السابق يمكن تطبيقه على الدول المتخلفة بعد ادخال بعض التعديلات لكى تتناسب مع الواقع الاقتصادى فى هذه الدول .

ان كثيرا من الدول المتخلفة تعانى من النقص الحاد فى عرض سلع الاستهلاك . وانطلاقا من هذه الحقيقة يمكن القول ان معدل نمو الانتاجية (α) لا يعتبر دالة فقط لنوع التقدم الفنى ولكن يعتبر ايضا دالة فى مستوى الاجور الحقيقية وخاصة عند المستويات الدنيا للدخول وفى حالة زيادة السكان بمعدلات اكبر من زيادة معدلات العمالة وهو الوضع السائد فى الدول المتخلفة عامة .

وعلى هذا الاساس فان زيادة معدلات الاستهلاك تبعا لزيادة معدلات العمالة فقط وليس تبعا لزيادة معدلات نمو الدخل القومى قد يؤدى الى انخفاض معدل نمو الانتاجية من (α) الى ($\alpha - \theta$) .

حيث ترمز

θ لمعدل الانخفاض الناتج من عدم زيادة الاجور الحقيقية

وبالتالى فانه يمكن اعادة صياغة المعادلة السابقة كالاتى :

$$\left[1 + (\alpha - \theta)\right]^{\gamma} = \frac{1 - i_o}{1 - i}$$

أى أن

$$\gamma \log \left[1 + (\alpha - \theta)\right] = \log \frac{1 - i_o}{1 - i}$$

وبالتالى فان

$$\tau = \frac{\log \frac{1 - i_o}{1 - i}}{\log [1 + (\alpha - \theta)]}$$

فاذا افترضنا أن $(\alpha - \theta)$ تعتبر كسرا صغيرا جدا فيمكن اعتبار $\log [1 + (\alpha - \theta)]$ يساوى تقريبا $(\alpha - \theta)$ ولهذا يمكن الحصول على المعادلة التقريبية التالية

$$\tau = \frac{\log \frac{1-i_o}{1-i}}{\alpha - \theta}$$

ومن ثم فكلما زادت قيمة $(\alpha - \theta)$ أى أنه كلما زادت انتاجية العامل كلما قصرت فترة الانتقال والتى يمكن فى نهايتها زيادة متوسط الاجور الحقيقية .

ولا شك أن سياسة " الحد الاقصى للعمالة " تؤثر على المستوى المعيشى للسكان وتغير فى توزيع الدخل القومى ولذلك يمكن القول ان هناك قطاعات معينة من السكان التى تتحمل عبء التنمية الاجتماعية والاقتصادية بانخفاض دخلها الحقيقى ولكن دون انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بجانب زيادة جهد او كثافة العمل فى المجتمع . وهذا كله يدخل ضمن التكلفة الاجتماعية أو مايسمى بالعبء الاجتماعى لسياسة " الحد الاقصى للعمالة " .

وغنى عن البيان أن اتباع سياسة " الحد الاقصى للعمالة " بتركيزها على الصناعات الثقيلة فى فترة التصنيع الاولى سوف تعطى نتائجها المرجوة بعد مرور فترة زمنية غير قصيرة وبالتالى فانها على هذا النحو لا تزيد سريعا من مستوى المعيشة كما

هو واضح من الجدول التالى وبخلاف ذلك يوجد كثير من المشلكل الفنية والتنظيمية والاجتماعية والسياسية والتى لا بد من معالجتها بحكمة عند اتباع هذه السياسة ٠

جدول رقم (٢)
الارقام القياسية للاستثمار ، والاستهلاك والدخل القومى فى
دول اوربا الاشتراكية خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ امـــــن
(١٩٥٠ = ١٠٠)

الدولة	الاستثمار	الاستهلاك	الدخل القومى
بلغاريـــا	٣٦٧	١٨٣	٢٦٤
تشيكوسلوفاكيا	٢٦٢	١٦١	١٩٢
المانيا الديمقراطية	٤١٤	١٦٠	٢٤٢
المجـــــر	١٧٠	١٥٩	١٦٢
بولنـــــدا	٢٤٤	٢٠٠	١٩٩
رومانيـــــا	٣٣٦	غير معلنة	٢٤١
الاتحاد السوفيتى	٣٠٧	١٧٣	٢٤٦

Sources: J. Wilczynski; From extensive to intensive Growth Under Socialist Economic Planning, Economic Record Vol. 47 - No. 117, March 1971.

والجدول السابق يوضح ارتفاع الارقام القياسية للاستثمار خلال فترة التنميـــة الموسعة او الكمية فى الدول الاشتراكية وانخفاض الرقم القياسى للاستهلاك ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦ — العوامل الاقتصادية النوعية كمصدر للنمو المكثف :

اتضح لنا مما سبق ان التنمية الاقتصادية فى الدول الاشتراكية اعتمدت الى حد كبير خلال فترة معينة على عوامل النمو الكمى لدفع عجلة التنمية الموسعة ، وأصبحت الحاجة ملحة فى تلك الدول الى التركيز والاهتمام بعوامل النمو النوعية للوصول بالاقتصاد القومى الى مرحلة التنمية المكثفة ولتجنب الاختناقات التى يمكن أن تقلل من معدل زيادة نمو الدخل القومى والاستهلاك .

وفيما يختص بعنصر العمل كعامل من عوامل النمو الموسع نجد انه يتجه الى التناقص وذلك لاسباب عديدة ، فلم يعد قطاع الزراعة مصدرا لاحتياطى قوة العمل حيث استنفذ الى حد كبير فى مرحلة بناء الصرح الصناعى الثقيل بالاضافة الى استنفاذ احتياطى المصدر الثانى وهو قوة العمل النسائية للتوسع فى كثير من الخدمات والتجارة والتوزيع وخاصة فى نهاية مرحلة النمو الموسع وذلك بهدف زيادة مستويات المعيشة التى اصبحت هدفا لكل الخطط الاقتصادية منذ ذلك الحين . ولا ريب أن انخفاض ساعات العمل الاسبوعية من ٤٨ ساعة فى الخمسينات الى ٤٤ ساعة فى الفترة التالية ومن المنتظر أن تصل الى ٣٥ ساعة فى عام ١٩٨٠ يعتبر عاملا آخرا فى استنفاذ أحد مصادر النمو الموسع .

بالاضافة الى ماتقدم ذكره نجد أن التوسع الافقى للاراضى الزراعية كأحد عناصر النمو الموسع اصبح فى حدود ضيقة جدا كما أن هناك تناقصا ملحوظا فى المساحة المنزرعة كنتيجة لاستخدام الاراضى الزراعية لاغراض النمو العمرانى والتصنيع .

ولقد واجه زيادة رأس المال ومعدلات التراكم الرأسمالى مشاكل جمة فى أواخر مرحلة النمو الموسع وذلك لانه لا يمكن الاستمرار فى خفض متوسط الاجور الحقيقة الى

فترات جديدة وخاصة أن زيادة معدل التراكم الرأسمالى ومعدلات الاستثمار قد اتبعت الى حد كبير فى فترات طويلة عن طريق خفض الاجور الحقيقية بأسلوب قاس فى بعض الاحيان . وعلى سبيل المثال نجد انه على أساس حسابات الدكتور ياسنى Dr. Jasny كان هناك انخفاض بمعدل ٢٥٪ لمتوسط الدخل الحقيقى لسكان الريف فيما بين سنة ١٩٢٨ و١٩٥٢ . ولقد حدث انخفاض فى الاجور الحقيقية فى كثير من الدول الاشتراكية خلال فترة بناء الصرح الاقتصادى الاشتراكى . ولقد حدث هذا الانخفاض فى المجر خلال الفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٣ وفى تشيكوسلوفاكيا فى خلال الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٣ وفى بولندا فى خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ وفى المانيا الديمقراطية فى سنة ١٩٥٥ .

ويمكن القول ان الاصلاح الاقتصادى الذى بدأ فى اوائل الستينات وأعلن كسياسة رسمية فى عام ١٩٦٥ فى كافة الدول الاشتراكية قد مهد الطريق وهيأ المناخ لعوامل النمو المكثف بما شمل من اجراءات كاللامركزية ونظام الارباح وترشيد العلاقات بين الوحدات على أساس تجارى واقتصادى واعادة صياغة السياسات المختلفة لترشيد العوامل الاساسية للتنمية .

ان التخلى عن سياسة المركزية فى التخطيط والادارة واعطاء مزيد من الاستقلال للمشروعات قد عمق احساس تلك المشروعات بضرورة العمل على تحسين أساليب الانتاج واستنباط الطرق المتقدمة فى هذا المجال . ولا شك ان استخدام الاسعار بأسلوب يناسب احتياجات والتغيرات فى السوق المنظمة للدول الاشتراكية قد ساعد كثيرا على تحقيق الاستخدام للموارد المتاحة فى قطاعات الاقتصاد القومى .

ولقد حاولت الدول الاشتراكية اتباع طرق وأساليب جديدة للادارة على مستوى المشروع أدت في النهاية الى رفع الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومى ككل في اطار سياسة عامة للتنمية المكثفة ومثال ذلك استخدام الربح كمعيار لكفاءة المشروع واستخدام الحوافز المادية للقوى العاملة الذى ساعد على تخفيض التكاليف الى حد كبير وزيادة الانتاج كما ونوعا ، وبالاضافة الى ذلك اعطاء مزيد من الاهتمام لدراسات الوقت والحركة في مجال مراقبة الانتاج لتحديد المعدلات المثلى للاداء .

ولقد كانت الابتكارات وما حقق في مجال التقدم والتكنولوجى في تلك الدول نتاج اعمال المؤسسات والهيئات العلمية والتجريبية واهتمامها بالبحوث التعاقدية مع المشروعات الاقتصادية مما ادى الى استخدام امكانيات تلك الهيئات العلمية والفنية في خدمة الاحتياجات الفعلية للاقتصاد القومى .

ان توزيع الاستثمارات على المشروعات الاقتصادية المختلفة في الدول الاشتراكية في مرحلة النمو الموسع كان يتم دون تحمل المشروعات المختلفة ثمنا لاستخدام رأس المال مما أدى الى المبالغة والاسراف في طلب هذا العنصر واستخدامه مما ادى الى التغيير هذا الاسلوب منذ بداية تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى .

خاصة للزيادة المطردة في تكاليف الاستثمار ورأس المال الجارى وخلال الحقبة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٣ كما هو واضح في الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

زيادة تكلفة الاستثمارات في مرحلة النمو الموسع في بعض الدول الاشتراكية في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٣

السنة	تشيكوسلوفاكيا (بالكورونا)	ألمانيا الديمقراطية (بالمارك)	بولندا (بالزولتي)	الاتحاد السوفيتي (بالروبل)
١٩٥٠ـ١٩٥٥	١ر٣٣	١ر٥٢	٢ر٧٢	١ر٥٢
١٩٥٦ـ١٩٦٠	٢ر٠١	٣ر٠٠	٤ر٧٠	٢ر٠٠
١٩٦١ـ١٩٦٣	١١ر٧٢	٦ر١٧	٥ر١٣	٣ر٦٧

* المرجع: نفس المرجع السابق .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن ثم استدعى الامر الى تغيير هذا الاسلوب — منذ تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى . لهذا فرضت تكاليف لاستخدام رأس المال أو مايعرف فى المفهوم الشائع بسعر الفائدة . فكان الاتجاه الى خفض معدل الاستثمار وذلك لاستخدام الطاقات المتاحة الى اقصى حد . وبناء على ذلك فرضت هذه الدول اسعار فائدة تدفعها المشروعات ثمنا لاستخدام رأس المال (٣٪ فى بلغاريا ، ٥٪ فى المجر ، ٦٪ فى بولندا ، ٦٪ فى تشيكوسلوفاكيا) .. وباستخدام سعر الفائدة المناسب ادى الى المساعدة فى تحديد معدلات الارباح كمؤشر كفاءة ادارة المشروع ، كذلك فان فرض سعر الفائدة قد أدى الى ان تطلب المشروعات احتياجاتها الفعلية من الاستثمار بحيث لاتزيد عن معدلاتها الاقتصادية .

فتطبيق نظام الادارة الذاتية للمشروعات بدرجات متفاوتة فى الدول الاشتراكية مع ماصاحبه من تمويل اغلب الاستثمارات من موارد المشروع ومن القروض المتاحة فى البنوك الوطنية وفرض أسعار فائدة مرتفعة كجزاء فى حالة تأخير سداد القروض قد ادى الى الاسراع بمعدل دوران رأس المال وتقصير فترة انشاء المشروعات . كذلك زاد الاهتمام بكفاءة الاستثمار بتخصيص نسبة اكبر من الاستثمارات للمعدات والالات التى تساهم مباشرة فى الانتاج وخفض نسبة المبانى والتشييد .

ولقد اثبتت خبرة الدول الاشتراكية انه كلما زاد الطلب على الالات والمعدات لانشاء وحدات صناعية جديدة او للتوسع فى بعض المشروعات القائمة فانه قد لايكون من الممكن الافادة من التقدم الفنى . وتشير التقارير ان ٤٪ فقط من الالات فى الصناعات المعدنية فى الاتحاد السوفيتى قد تم احلالها سنويا فى خلال الفترة (١٩٥٦ — ١٩٦٠) ومن ذلك نستنتج أن معدات هذه الصناعة يتم احلالها كل ٢٥ سنة ونفس الوضع وجد فى بولندا فى خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٥٥) حيث ان ٢ر٤ ٪ فقط من الالات فى الصناعات والاعمال

المعدنية تم احلالها سنويا ومن ثم يمكن استبدال هذه المعدات بعد ٤٢ سنة. لذا نجد أن الاقتصاديين فى الدول الاشتراكية يولون اهتماما متزايدا لعملية الاحلال وايجاد النسبة المعقولة بين الاستثمارات الجديدة وعملية احلال الالات والمعدات القديمة بآلات ومعدات أكثر تطورا وذلك فى أى عملية تخطيطية للاقتصاد القومى .

ولترشيد استخدام الاراضى (كعنصر من عناصر الانتاج) تم فرض ثمن معين لاستخدام الارض فى المشروعات المختلفة ومن ثم تغير معايير ومفهوم كفاءة الاستثمارات وذلك بادخال الارض كعنصر من عناصر الاستثمار . ولقد تم تحقيق تلك الاجراءات فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٤ وفى المانيا الديمقراطية فى عام ١٩٦٨ والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٦٨ .

ويمكن اظهار الاهمية النسبية لعوامل التنمية الموسعة وعوامل التنمية المكثفة فى بلد اشتراكى مثل تشيكوسلوفاكيا والمحسوبة على أساس دالة الانتاج Cobb-Douglas

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{K} \cdot U + (1-U) + \frac{\Delta l}{l} + \lambda$$

حيث $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل نمو الدخل القومى ، $\frac{\Delta K}{K}$ معدل نمو رأس المال ، $\frac{\Delta l}{l}$ معدل نمو العمل ، u معامل فنى ، λ معدل نمو الانتاجية .

وقد حسبت الاهمية النسبية لهذه العوامل فى تشيكوسلوفاكيا خلال عشرين سنة وفيما يلى نتائج هذه الحسابات .

جدول رقم (٤)

الاهمية النسبية لعوامل التنمية الموسعة والمكثفة فى تشيكوسلوفاكيا

السنة	نصيب عوامل النمو الموسع	نصيب عوامل النمو المكثف
١٩٥١ـ١٩٥٥	١٦ر٧	٨٣ر٣
١٩٥٦ـ١٩٦٠	٨ر٧	٩١ر٣
١٩٦١ـ١٩٦٥	٦٥ر٧	٣٤ر٣
١٩٦٦ـ١٩٧٠	٢٥ر٧	٧٤ر٣
١٩٥١ـ١٩٧٠	٢٠ر٧	٧٩ر٣

Source : Spevacek, V. ; Co. rarodoni hospodarstvi 1950 - 70 P.H. 10.11, 1973. Praha.

وتأسيسا على ما سبق ذكره فان الخطة الخمسية ٧١/ ١٩٧٥ فى الدول الاشتراكية قد اهتمت بعوامل النمو المكثف فى دفع عجلة النمو الاقتصادى .

تعرضنا فيما سبق الى مراحل التنمية الاقتصادية فى الدول الاشتراكية . وهى تجربة جديرة بالدراسة والتحليل . وهذا لا يعنى حتمية اتباع نفس الاسلوب وبنفس الدرجة وبنفس التتابع المطلق فى تنمية الدول المتخلفة التى تعانى من قصور فى عرض كثير من عوامل الانتاج .

ومن الملاحظ ان الفكر الاقتصادى الغربى فى الخمسينات كان يعتبر النموذج الاشتراكى ذو طابع كمى بحت بالمقارنة بنموذج النمو الرأسمالى الذى يجمع بين الكم والنوع . غير أن هذا التحليل بنى على أساس المشاهدات التى تمت فى بعض الدول الاشتراكية غير المتقدمة . غير أن التطورات الاقتصادية بعد ذلك دلت على أن النمو الكمى المصحوب ببعض مظاهر النمو النوعى قد ساد اقتصاديات الدول الاشتراكية المتقدمة .

وجدير بالذكر أن هناك استخدام لعوامل النمو الموسع وعوامل النمو المكثف فى كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية . ولكن يجب ان يكون جليا ان هناك اختلاف فى الاهمية النسبية لكل من العوامل الموسعة والمكثفة . ومن ثم كان هناك اهتمام بعوامل النمو الموسع فى مرحلة التنمية الاولى فى الدول الاشتراكية وذلك للتعجيل بمعدلات التنمية الاقتصادية طبقا لنسب اقتصادية مخططة وتتناسب مع الواقع الفعلى لتلك البلاد فى هذه المرحلة . غير أن هذا لا يعنى عدم استخدام بعض عناصر التنمية المكثفة . ولكن يجب ان يكون واضحا ان سياسة التنمية الموسعة كانت ضرورة هامة للتعجيل بمعدل النمو الاقتصادى وتوجيه الموارد الاقتصادية لتحقيق النسب الاساسية الاقتصادية فى الاقتصاد القومى .

الا أن سياسة التنمية الموسعة تصل الى فترة يصبح فيها من الضرورى التركيز على عوامل النمو المكثف .

على أنه يمكن القول أن الضياع الاقتصادى الذى صاحب النمو الموسع فى الدول الاشتراكية يمكن تجنبه فى تجارب اخرى فى المستقبل . فعدم الاستخدام الرشيد لرأس المال فى المشروعات يمكن تجنبه عن طريق الاساليب المختلفة التى طبقت فى سياسة الاصلاح الاقتصادى بالدول الاشتراكية فى عام ١٩٦٥ كسياسات معيار الربح كمقياس لكفاءة المشروع واستخدام الفائدة على رأس المال كثمن لاستخدامه وتبنى سياسة للحوافز المادية ومنح مزيد من الاستقلال والادارة الذاتية للمشروعات . ولكن المشكلة الاساسية لاى اقتصاد يسير فى الطريق الاشتراكى للتنمية الاقتصادية هى تحديد الاستراتيجيات المناسبة للتركيز على النمو الموسع أو المكثف . وعموما فطالما ان عوامل النمو الاقتصادى وهى العمل ورأس المال تشح وان انتاجية رأس المال بدأت تنخفض فان على الاقتصاد القومى فى تلك المرحلة ان يركز على عوامل النمو المكثف .

ان سياسة التنمية المكثفة ضرورة تاريخية لاغنى عنها طالما ان مرحلة التنمية الموسعة قد اعدت وأخرجت للاقتصاد القومى عددا كبيرا من الكوادر الفنية والتنظيمية والاقتصادية والعمال المهرة التى يمكن الارتكان اليهم فى الانطلاق بسياسة التنمية المكثفة .

References

1- ILO : Manpower Planning in Eastern Europe, I.L.R., Vol. LXXXVI, No. 2, 1962.

2- Kaboj, M. (ILO) : Shift Work and Employment Expansion, Toward optimum Pattern ILO - Vol. 98, No. 3 Sept. Geneva, 1968.

3- Kalecki, M., Introduction to the Theory of Growth of Socialist Economy, The Advanced Course in National Economic Planning, Warsaw, C.S.P.S., Vol. 29, 1967.

4- Kohlmy, G., "From Extensive to Intensive Economic Growth "Czechoslovak Economic Papers, No., 6, 1966, PP 25 - 6.

5- OTa Vik, Plan and Market under Socialism, Czechoslovak Academy of Sciences, Prague, 1967.

6- Pajestka, J. : An introduction of the First Stage of Poland's Economic Development. Short Papers on the theory of Reproduction and Development. Warsaw - The Advanced Course in National Economic Planning C.S.P.S. Vol. III 1964.

7- Nachtigal "Extenstiy and Efficiency of Economic Growth in Czrechoslovakia", Czechoslovak Economic Papers, Prague, No. 9., 1969.

8- Spevacek, V., Methodology of Long-Term Planning, Praha, 1974.

9- Spevacek, V., : C - narodni hopodarstvi 1950-1970 , P.H. 10, 11, 1973.

10- Wiles, P. "Growth versus choice, "Economic Journal, June 1956, PP - 244 - 55.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner